بتاريخ 09 شعبان 1445
الاوامر

الجلسة 69

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

نِتاجُ إجابة المحقّق الداماد على الجبر

لقد انطرَحَ التّسائلُ حول سنخيّةِ الإرادة فهل هي إراديّةٌ للنفس واختياريةٌ أم ضروريّة قهريّةٌ؛ و قد خاضَ المحقّق الدّاماد في الإجابة معبّراً بأنّ: «هذا الشّكَّ ممّا لم يَبلُغني عن أحد من السابقين و اللاحقين شيءٌ في دفاعه» و إنّ شخصيّةَ المحقّق الداماد ساميةٌ للغايةِ بحيث قد عظَّمَه السّيدُ الخميني قائلاً:

«قال السيد المحقق الداماد و السند الممجد الاستاذ ذو الرئاستين العقلية و النقلية و ذو السيادتين العلمية و العملية استاذ الكل فى الكل، رضي اللّه تعالى عنه و جزاه اللّه عن اولياء الحكمة و المعرفة أفضل الجزاء.[1]»

و قد بَسَطنا إجابتَه البارحةَ، وأمّا فَذلَكةُ الإجابةِ فهي أنّ الإرادة:

ـ لو تَعلقّت بالفعل الصّادر ـلا بالإرادةـ لَسَبقَه شوقٌ مؤكّد واحدٌ لذاك الفعل، و هو المُراد في الواقع الخارجيّ.

ـ و لكن لو افترَضنا أنّ الإرادة قد تَعلّقَت بنفس الإرادة استقلالاً بالالتفات لها تماماً فالعقلُ سيُمكنه تحليلُ هذه الإرادة إلى إراداتٍ متكاثِرة، إلا أنّه هذه الكَثَرات تُعدّ اعتباريّةً قد أنجَبَها العقلُ لدى تحليله فحسب فنفسُ الإرادةِ في الواقع الخارجيّ لا تَتوقّف على إرادات متزايدَةٍ كي تَفتَقِرَ إلى اشتياقاتٍ متكاثِرَةٍ أيضاً فتَتسلسلَ الإراداتُ بل وجداناً إنّا لا نَمتلِك سوى شوقٍ وإرادةٍ موحّدةٍ.

و حيث إنّ المستشكِل ـالجبريّـ قد أصرَّ على أنّ الإرادةَ تتوقّف على إرادةٍ أخرى و هكذا كي يَتسلسلَ، فقد صَدَّ المحقّقُ الداماد طريقَ التّسلسل اللّامُتناهي بأنّا لا نَستَشعِرُ بوجداننا اشتياقاتٍ متكاثِرة بل عنصرُ الشّوق فارد، و أما مَنبَعُ هذه الإراداتِ المُتَتالية فهو تحليلُ العقل بنحو الاعتبارِ الذّهنيّ فحسب فلا واقعَ لها خارجاً كي تَتَسلسَلَ و إنّما التّسلسل يَنطبِقُ في الأمور الحقيقيّة و الإرادات الواقعية فحسب، بينما الشوق واحد و الإرادة واحدة فانحَلّت عقدةُ الإشكال.

و إمعاناً أوسعَ في عبارةِ المحقق الدّاماد، سنُنَقّحُ ثلاثةَ عناوينَ التي قد استَخدَمها في هذا الحقل:

1. عنوانُ "الوَحدة" بأنّ الإرادةَ وحدانيّةٌ و فاردةٌ ضمنَ أفق النّفس و الشّوق واحدٌ أيضاً وجداناً.

2. عنوان "الإجماعيّ" فلو اشتَدَّ هيجانُ الشّوق و بلغَ القِمّةَ في العَزم و الاشتياق "لاستَتمَّ نصابُ إجماعِ الشّوق" و لَتحقّقت الإرادةُ الرّاسخةُ عندئذٍ نحو العمل حتماً، فبالتّالي لو يَبلُغِ الشّوقُ درجةَ التّأكّد و الاشتدادِ ضمنَ النّفس لَما تولّدتِ الإرادةُ و لَما تَحَرَّكت العضَلاتُ نحوَ المتَطَلَّب.

3. عنوان "الإجماليّ" فمعناه أنّ الإرادةَ لو تَعلّقَت بالفعل لأصبحَت ملاحظةُ نفسِ الإرادةِ إجماليّةً في النّفس إذ الإجمالُ قد نشأَ نتيجةَ

تعلّقِ الإرادةِ بنفسِ الفعل ـ لا بالإرادة ـ ولهذا قد لوحِظَتِ نفسُ الإرادةِ إجمالاً و بالعرض، بينما لو تَصوَّرنا الإرادةَ مستقلّةً ـ و بنفسِها ـ لتكاثَرَتِ الإراداتُ التّفصيليّةُ الاستقلاليّة و أنتَجَ هكذا: إرادة الفعل و إرادةُ إرادةِ الفعل و إرادةُ إرادةِ إرادةِ الفعل و... و كافّة هذه الإراداتِ قد نَتَجَت من تحليل العقل بحيث قد اعتبرَ إراداتٍ مُتناثِرَة و مُتتالية بالقوّة لا حقيقةً، بل الحقيقةُ أنّ وجدانَنا يُذعِنُ بالشوق الواحد المتعلّق بالفعل الواحد خارجاً، فلا يَضرّنا تَسلسلُ الإرادات الاعتبارية الذهنيّة، وذلک نظيرُ قصد اللفظ و المعنى حيث إن اللافظَ يقصد المعنى أوّلاً و بالذّات ثم يتوجّه إلى اللفظِ ثانياً و بالعرض، أجل لو عزَمنا إلى إنشادِ الشعر لأصبحَ اللفظُ مستقلاً أوّلياً ثمّ المعنى عرضيّاً.

و قد أجابَ المحقّق الدّاماد ضمن كتاب القبسات بصياغةٍ أخرى قائلاً:

«فاذن، نقول فی ازاحة الشكّ (شبهة الجبر): إن رِيمَ (و قُصدَ) انّه يلزم حصول الارادة من غير ارادة و اختيار و رضا من الانسان بالقياس اليها، فقد بزغ لك بطلان ذلك. و ان ريم انّه يجب انتهاء استناد الارادة فی وجودها و وجوبها الى القدرة التامّة الوجوبيّة و الارادة الحقة الربوبيّة، فقد عرفت انّ ذلك هو الحقّ، لا يحيص عنه العقل الصريح، و لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، و انّه لا جبر و لا تفويض، و لكن امر بين امرين. و بالجملة لا فرق بين الفعل و بين ارادة الفعل، فی صدورهما من الانسان بالارادة و الاختيار، و فی وجوب انتهائهما فی سلسلة الصدور، و الاستناد الى ارادة الفعّال الحقّ الواجب بالذات، جلّ سلطانه. و كيف يصحّ للممكن بالذات وجود و وجوب، لا من تلقاء الاستناد الى الموجود الواجب بالذات؟، فليثبّت.[2]»

و كذا قد صرّح المحقّقُ بأسلوب آخرَ ضمن كتاب الإيقاظات قائلاً:

«الأوّل: أنّ أفعال العباد بإرادتهم و اختيارهم، و ذلك مستمرّ الصحة في نفس الإرادة أيضا من غير لزوم أشواق مختلفة مترتّبة و إرادات متباينة متسلسلة بأنّ للنفس الفاعلة بالاختيار عن انبعاث الشوق و تأكّده حالةً واحدة إجماليّة يفصّلها العقل بتكرّر الالتفات و تضاعف الاعتبار بالفعل إلى إرادة الفعل، و إرادة الإرادة، و إرادة إرادة الإرادة إلى حيث يستطيع إلى أن يعتبر سبيلا على مضاهاة الأمر في العلم بالمعلوم، و العلم بالعلم بالعلم و العلم ذاهبا في الاعتبار لا إلى نهاية أخيرة يتعين الوقوف عليها بصورة علميّة واحدة. و في الحركة الاختياريّة على مسافة شخصيّة متصلة صحيحة الانقسام إلى أبعاض انفراضيّة متمادية اللاوقوف يكون حصول تلك الحركة الشخصيّة الاختياريّة في كلّ منها من أسباب حصولها في سائر ما يتلوه بإرادة واحده إجماليّة.[3]»

و هذا التقريبُ الأخيرُ قد استَبطَنَ النِّقاطَ التّالية:

1. إنّ الشوق موحَّد تماماً.

2. إنّ المقصودَ بالذات هو الشّوق المسبوق للإرادة فلو تكثَّرَتِ الإراداتُ بالقوّة العقليّة التي تُحلِّل الإرادةَ الإجمالية إلى التفصيليّةِ لَما أضرّنا هذا التحليل و الاعتبار البحت فلا تَتسلسل منه الإراداتُ لأنّ ذلک نظير تصوّر وجوداتٍ لا مُتناهيةٍ ضمن عالم الدنيا المحدودِ جدّاً فإنّ افتراضَ اللّامُتناهي معقولٌ تماماً ـ كتصوّر إراداتٍ عديمةِ الإحصاء ـ رغمَ أنّ تحقُّقَه في الواقع الخارجيّ غيرُ معقول نظراً لضيقِ سِعةِ الدّنيا.[4]

---

[1] كتاب شرح دعاء السحر ج1 ص111.

[2] مير داماد محمد باقر بن محمد. 1374. القبسات. تهران ـ ايران: دانشگاه تهران. مؤسسه انتشارات و چاپ.

[3] مير داماد محمد باقر بن محمد. 1381. مصنفات مير داماد (الإيقاظات). Vol. 1. تهران ـ ايران: انجمن آثار و مفاخر فرهنگی.

[4] و أعتقِدُ بأنّ نفسَ الإرادة تُعدُّ صفةً حقيقيّةً ذاتَ الإضافة إلى الفعل، فلا تُعدّ فعلاً من أفعال النّفس كي تَحتاج إلى فعلِ إرادةٍ أخرى في النفس فيَتسلسلَ بل الصّفةُ الحقيقيّةُ قد توفّرت ببركةِ الأمر و البعث فالصّفةُ لا تَحتاج إلى عللٍ إيجاديّةٍ متكاثرةٍ كي تَتسلسل ـ الصفة الباطنية الراسخة ـ